

المقاربة التداولية في الدراسات الترجمية: من الفعل الترجمي إلى الفعل التواصل

*The pragmatic approach in translation studies:
From the act of translation to the act of communication*

د. عبد القادر بلقرنين

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان (الجزائر)

belguernine.abdelkader@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/01

تاريخ القبول: 2018/11/08

تاريخ الإيداع: 2018/09/09

ملخص:

لقد عكفت النماذج الوصفية التقليدية حيناً من الدهر، على تقديم ترسيمات لمسار الفعل الترجمي، في ضرب من التوجيهية والنمطية، التي تعتمد في غالبيتها على النماذج التعليمية الجاهزة، والأمثلة المجتزأة من سياقاتها، دون أن ترتقي بالنتائج الترجمي إلى مراتب "العمل" المكتمل، الذي يحيا في فلك من التناسق والأصناء النصية والخطابات النقدية؛ إلى أن ظهرت بواكير المقاربة الوظيفية، ثم التداولية بعدها، فوضعت التواصل في بؤرة الظاهرة الترجمية، وأطلقت تقييم الترجمات من قيد المعايير النصية، نحو فُسح السياق والاستعمال. نحاول من خلال هذا المقال رسم مسار المقاربة التداولية في الترجمة إبستمولوجياً، لتوضيح الإسهام النوعي الذي قدمته في مجال الدراسات الترجمية.

الكلمات المفتاحية: الفعل الترجمي ; المقاربة التداولية ; الاستعمال ; السياق ; التعدد اللغوي ; التواصل

Abstract:

Endeavouring to apply an oriented translation pedagogy, the main descriptive and classical models of translation studies have based their theoretical deductions on classroom activities resorting to fragments or sentences truncated from their context, failing thus to consider the result of the act of translation as a full and complete "work" living in a sphere of intertextuality, paratexts, and critical discourses. Only the functional and the pragmatic approaches could release translation assessment from the yoke of the linguistic standards to reach the opened areas of context and usage, putting thus communication in the core of translation phenomena. In an epistemological perspective, we try in this paper to shed some light on the qualitative contribution of the pragmatic approach in translation studies.

Key-words: Act of translation; Pragmatic approach; Context; Multilingualism; Communication

توطئة:

لم ترس نظرية اللغة بكل نماذجها الكلاسيكية على حل يخرج الترجمة من اعتبارها مجرد ذخيرة من المدونات المقارنة والتطبيقية، التي تنهل منها مختلف الحقول المعرفية الأمثلة لتثبت بها رؤى، ما انفكت تفندها نتائج العلم الحديث. فعكفت تلك النماذج الوصفية التقليدية حيناً من الدهر، على تقديم ترسيمات لمسار الفعل الترجمي، في ضرب من التوجيهية النمطية، التي تعتمد في غالبيتها على النماذج التعليمية الجاهزة، والأمثلة المجتزأة من سياقاتها، دون أن ترتقي بالنتائج الترجمي إلى مراتب "العمل" المكتمل، الذي يحيا في فلك من التناسق والأنساق النصية والخطابات النقدية؛ إلى أن ظهرت بواكير المقاربة الوظيفية، ثم التداولية

بعدها، فوضعت التواصل في بؤرة الظاهرة الترجمية، وأطلقت تقييم الترجمات من قيد المعايير النصية، إلى فُسح السياق والاستعمال. وفي ضوء هذه المقاربة، وعلى هدى من منارة السياق والاستعمال، توصلت الدراسات المعاصرة إلى تأكيد الفرضية التي مفادها أن السياق هو الذي يصنع معايير الترجمة ويسوغ خياراتها، وأن إكراهات اللغة ليست إلا تفاصيل من مشهد الفعل الترجمي، قد تطوَّعها مقاصد التواصل، فتقتطع من الاستثناء قاعدةً تسوغ بها كل انزياح في الاستعمال، تحت مظلة السياق.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن التحول من بوتقة نظرية اللغة المغلقة إلى مشهد بحثي مستقل، لم يكن طفرة اعتباطية في التصور الإستمولوجي لظاهرة الترجمة، وإنما كان على مطية من المفاهيم المتطورة والمتعاقبة في مختلف الحقول المعرفية وعلى فترة من ظهور الإشكال بصيغته البدئية والبدائية في الدرس اللساني الحديث. والحال تلك، فقد كان هذا التطور متماشيا بالتوازي مع تطور اللسانيات التقليدية التي شهدت على يد إميل بنفست انفتاح النسق على المعطيات الزمكانية في علاقتها بالبنية وعلاقة وظائف البنية بفضاء التلفظ، أي في قلب الاستعمال اللغوي المحمول بالقصدية وعلى خط الإصدار والتلقي بين قطبي التواصل.

وإذا كانت عديد النظريات في هذا المسار وهذا الاتجاه قد دعت إلى وضع الفعل الترجمي ضمن إطاره التداولي من خلال الاحتفاء بالعناصر غير-اللسانية Extratextuels مع تحريك معيارية الاستعمال بدل المعيارية التجريدية، فإن قلة قليلة من النماذج قد نجحت في تجسيد ذلك من خلال شبكة مفهومية وإجرائية كالتى حققتها النماذج الوظيفية. وعلى هذا الأساس، يمكن الجزم دون أدنى تردد بأن المقاربة التداولية إنما هي ظل النماذج الوظيفية، الذي يتمطى ويتمدد كلما سطعت أنوار الدراسات على العناصر الوظيفية التي علا شأنها وارتفع في رحاب المقاربة التداولية؛ مقارنةً أعادت دمج ثنائية البنية والوظيفة بعدما ظلت متفرقة على مدى قرون من الدرس اللغوي.

ومن حيث إن الدرس الترجمي ظل يستلهم مفاهيمه المفتاحية من اللسانيات ومن نظرية اللغة عموماً، اقتراضاً وتوليداً، فإنه بقي يتأرجح بين كثير من الثنائيات المتلازمة والمتعارضة (Binaires et Dichotomies)، في شكل من الجدل العقلي الذي أفضى إلى توليد مفاهيم صرف، تُعرّف موضوع الحقل المعرفي تعريفاً جامعاً مانعاً، يمنحه الاستقلالية عن الحقول المعرفية المحايثة، التي كانت في ماض قريب تستعمله بمثابة مدونة لها.

1. ثنائية المرجع والدال:

لم تكد تتوسع القضايا الترجمية، منذ إرهاباتها الأولى، إلا داخل نطاق تفسير العلاقة بين المرجع والدال، أو تسويغها على أساس من المفاهيم اللسانية، في ضرب من المطابقة البنيوية التي لا تستقيم؛ إذ لا يعدو المفهوم فيها كونه مَعبراً نحو الدال المطابق في اللغة الهدف، لتصبح الترجمة مجرد استبدال بين نظم

العلامات.¹ ولعل من أبرز أمثلة ذلك، حجج المقاربة اللسانية والبنوية في إثبات إمكانية الترجمة من خلال مقولة "الكليات اللغوية" (Les universaux linguistiques)، في نوع من المفارقة تستشهد بعناصر مادية من الطبيعة، تنتمي إلى العالم المتحدث عنه، وليس إلى اللغة، بل أحيانا ببعض العناصر التي هي أقرب إلى نقض النظرية من دعمها، مثل الكليات البيئية (Universaux écologiques) والكليات النشكونية (Universaux cosmogoniques) وغيرها. وكأنَّ إشكالية الترجمة في نظر أصحاب تلك الحجج هي إشكالية مرجع لا إشكالية مفهوم! مع أن اللسانيات نفسها التي ينطلقون منها، تجزم بأن اللغات تحيل إلى المرجع نفسه بعلامات متباينة ومتغايرة.

ولربما كان السبب في هذا التصور هو طغيان فكرة النظام اللساني، التي ظلت الإطار الأوحده والأعم لفرضيات الترجمة، مع أنها ظلت تصطدم بحقيقة تنوع اللغات البشرية وتعددتها،² أي تلك الحقيقة التي اضطرت فلاسفة القرنين السادس عشر والسابع عشر (وليام بيدل، ويلكيز، فايرز بيكا... وغيرهم، وانتهاءً عند لودفيتش لازار Zamenhof Ludovic Lazar مبتدع لغة الإسبرانتو) إلى التفكير في لغة كونية لتواصل بشري دون مشاكل ترجمية.³

2. تعدد الألسن وثنائية الدال والمدلول:

إذا أردنا الإيجاز في التعريف، يمكن أن نقول إن إشكالية الترجمة كلها، إنما تصب في البعد الثقافي، وبالتحديد في مفهوم تعدد الثقافات. لولا أن هذا الطرح قد يطفو منه مفهوم تداولي بامتياز، يتمثل في "النقل" (Le Transfer)، أي نقل الشحنة الثقافية للإنجاز اللغوي، وهو المفهوم الذي اختلق بموجبه يوجين نيدا مقولة التكافؤ الدينامي⁴ نظرا لاستحالة نقل عدد غزير من المفاهيم الثقافية في الكتاب المقدس، المنغلقة على غير الجماعة اللسانية، ونظرا كذلك لبعد المرجع وتباعد الثقافات التي تتناقل المفهوم.⁵ ولأن نفي الترجمة أو إمكانية الترجمة في ذلك الفلك الكتابي (Biblique) الذي يشتغل فيه يوجين نيدا، يعني نفي شرعية كل نسخ الكتاب المقدس بباقي اللغات التي نقل إليها! فقد كانت عملية نقل الكتاب المقدس، بالنسبة ليوجين نيدا، ولل فكر الغربي عامة، خلفية لتسويق الترجمة الكتابية على الرغم من إشكالية المرجع،⁶ وقاعدة لبناء نظرية الترجمة في نسختها الغربية.

وربما على هذا الأساس نجد نيدا يسوغ - بموجب النقل - عدداً من التغيرات في المرجع ضمن ترجمة الكتاب المقدس، كأنَّ يصبح "القلب" "كبداً" أو "بطناً" أو حتى "مريئاً" في ثقافات أخرى.⁷ ولا شك أن هذا الطرح يرزح تحت وطء نظرية رؤى العالم (همبولت)،⁸ التي إذا سلّمنا بها فسوف نحصل على رؤى بعدد لغات العالم الموجودة!! ومن ثمة نُفرغ الترجمة من جوهرها اللساني لتصبح كل عملية ترجمة إنتاجاً جديداً يخون "المرجع" بامتياز.

بيد أن همبولت لم يكن ليغفل عن هذا التناقض، إذ راح يؤكد أن "تنوع اللغات يتجاوز مجرد تنوع العلامات، وأن الكلمات والتراكيب تشكل المفاهيم وتحددها في الآن ذاته وأن عديد اللغات - باعتبار سياقها وتأثيرها على المعرفة والإحساس - إنما هي رؤى عالم متعددة."⁹ نفهم من هذا الطرح، أن المرجع نسبي وأن الحقيقة مطلقة ومتعالية، وإنما تنعكس في مناظير اللغة وفق رؤى تأويلية. وإذا كانت اللغة تأويلاً للواقع، فإن الترجمة هي تأويل على تأويل - إذا استعرنا طرح بول ريكور في استحضاره المفهوم الأرسطي - أي إن التأويل هو "تأويل باللغة قبل أن يكون تأويلاً للغة".¹⁰

وبفضل مقولة التأويل ارتفع الجدل النظري عتبة أخرى في مقارنة الظاهرة الترجمية، لترتقي من رؤية ثنائية الأبعاد، تنسحب على سطح النص لا أكثر، إلى رؤية ثلاثية الأبعاد تحتفي بالمدى التداولي والاستعمالي للغة، تماشياً مع تطور مفاهيم الملفوظية والقصدية وأنماط النصوص والأجناس الخطابية، وغيرها من المفاهيم. وبتعبير آخر، لقد ارتفع الجدل النظري من فلك الوحدة المعجمية إلى فلك الوحدة الترجمية.

3. مفهوم الوحدة: بين الدلالة والتداول:

قد تتفق - ولا ريب - مقاربات الترجمة كلها، قديمها ومحدثها، في ثابتة من الثوابت؛ ألا وهي الفعل التواصل الذي تحققه، سواء على صعيد أي حضوري أم على صعيد تاريخاني بين الثقافات والأنساق والسياقات،¹¹ مما يجيز القول هنا بأن التعدد أو التنوع الثقافي إنما هو إسقاط موسع لخطاطة التواصل البشري أحادي اللغة، تمثل فيه الترجمة " فعلاً تواصلياً يحاول عبر الحدود الثقافية واللسانية، وصل حدث تواصلي يحدث تواصلي آخر".¹²

غير أن هنالك متغيراً هاماً من متغيرات هذا التواصل لم يتم أخذه بعين الاعتبار في عدد من تلك المقاربات، أو تم اعتباره لكن في إطار ضيق، لم يخرج عن المفهوم اللساني، ونقصد هنا عنصر أو متغير السياق. فمن قبيل التقزيم أن نعد خطاطة التواصل بين - اللغوي مطابقة لخطاطة التواصل ولخطية المعلومة في نظرية الإعلام والاتصال. لذلك طفت المقاربة التداولية في الترجمة تفك الثنائيات المترسبة من الأنثروبوجيا أو حتى من فقه اللغة واللسانيات، وتجمع بين معطيات علم الدلالة وعلم النفس المعرفي، لتفسير التقاطع الحاصل بين اللغة والتداول في مفصل الترجمة، وأولى تلك المعطيات تتمثل في أن:

مسار الفكر واللغة متباينان، بحيث إن الفكر متعدد الأبعاد ومستمر واللغة خطية متقطعة ومُحدثة على محور زمكاني؛ والثانية أن الفكر أسرع تشكلاً من تجسده لغوياً؛ لذلك يستحيل التنبؤ بالبنية التي تتخذها الفكرة نظراً لتعلقها بالقصدية اللامتناهية الاحتمالات؛ كما أن الفعل الكلامي ليس مجرد تمظهر شكلي للفكر في بنية معينة، بل هو أيضاً تكييف للرسالة وفق خصائص المتلقي النفسية والعضوية.¹³ وربما كانت أهم تلك المعطيات هي أن الإنجاز اللغوي يتحدد شكله من خلال التفاعل في الخطاب، ومن ثمة يتماشى مع ما يستلزمه قطبا التواصل، فيخضع لضرب من الموازنة بينهما تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المتلقي

وتوقعاته، فهو من ثمة -أي المنجَز اللغوي- محل تجاذب إنساني وتداول وتفاعل منتج، أحد أهم عناصره هو الفهم".¹⁴

تصبح خطاطة الترجمة، على هذا النحو، هي التي تنسحب على خطاطة التواصل أحادي اللغة وفي اتجاه عكسي، أي إن " الإنسان يبادر إلى عملية ترجمة، بكل ما للكلمة من معنى، كلما تلقى رسالة منطوقة من غيره. أما الزمن والمسافة واختلاف زاوية النظر والمرجع، فلا تزيد إلا من الصعوبة فيها".¹⁵

لقد شكل هذا التصور العام مدخلا لدراسة الترجمة من منظور تداولي بامتياز، لأنه استطاع أن يدمج التواصل الترجمي في التواصل اللغوي عامة دون إغفال أي من المستويات اللسانية وغير اللسانية، مشرعا بذلك بابا نحو دراسة الترجمة وفق شبكة مفهومية محكمة، لربما "تُنهي الثنائية الجدلية بين العلم والفن".¹⁶ ولكن ما لا شك فيه أيضا، هو أن هذا التصور التداولي للتواصل اللغوي لم يتبلور بمعزل عن الفكر اللساني ومستجداته النظرية، بل كان دائما في حاجة إلى اقتراض تعريفاته وأدواته الإجرائية من الحقول المعرفية المجاورة، لتسويغ المفاهيم الجديدة التي يصكها؛ مفاهيم عرفت كثيرا من القلق المعرفي والمصطلحي نظرا لاقترانها بمفاهيم نظرية اللغة عامة وبمصطلحيها المعقدة.

والحال تلك، فقد تكون الترجمة على صلة وثيقة بنظرية اللغة (La théorie du langage)، باعتبارها تنطلق أساسا من الكفاءة الفردية المحيئة،¹⁷ غير أننا وعلى حد تعبير يوجين نيدا "لا نترجم اللغات، بل نترجم نصوصا".¹⁸ ثم إن النصوص لا يمكن أن تقع إلا داخل سياقات استدعتها واستدعت تنميطها، كما لا يبرر أنماطها وأجناسها إلا الاستعمال والممارسة السوسيو-نصية، وهذا ما يسوغ بحق مقولة اللغة في الاستعمال Language in use في دراسة الترجمة.¹⁹

إن هذا الاقتران بالتحيين اللغوي وبالأستعمال والقصدية هو الذي أضفى نوعا من الاستقلالية المعرفية لحقل الترجمة، لكن ومع ذلك، لم تكن هذه النقلة التداولية في تصور العملية الترجمية قفزة مباشرة إلى هذا المستوى بطبيعة الحال، وإنما كانت على مراحل تماشت مع تطور نظرية اللغة عامة واللسانيات خصوصا، من الجملة إلى الخطاب؛ شكلت فيها الوظيفة أهم تحدٍ يجب تجاوزه أمام البنية وحدودها الموضوعية. ولقد كان النشور الحاصل بين الفكر واللغة، خاصة في قضية الكم اللساني الذي تتخذه فكرة معينة، واختلاف ذلك من لغة إلى أخرى، حتى في الإحالة إلى المرجع نفسه، أصلاً في بلورة إحدى أهم المقولات الترجمية منذ إرهاسات البنيويين إلى اليوم، ألا وهي مقولة الوحدة الترجمية L'unité de traduction.²⁰

*

بيد أن هذه المقولة وقعت في بداية الأمر ضمن طرح بنوي لم يتجاوز نطاق تعليمية الترجمة، ولا غرو في ذلك؛ فالوحدات التي يصنفها لا تخرج عن تقطيع الوحدات ضمن معيارية النظام اللساني، وكأنها جرد يشبه الجرد المعجمي في القواميس، سوى أنه جرد لعبارات معيارية مجزوءة من السياق، وحتى وإن قُدمت

ضمن سياقات افتراضية صغرى وتعليمية، فإنها لا تبرر خرق المعيار الذي نجده في الأفعال الكلامية التأثيرية مثلا، التي لا تفسرها إلا آنية الخطاب.

لا شك أن تقطيع الوحدات الصغرى وتحديدتها يعد ضرورة منهجية وعلمية، غير أن الكمّ اللساني في المقام التواصلي ليس متعلقا بمعيارية اللسان ولا بطبيعة الحامل اللساني، بقدر ما هو متعلق بالمعنى الذي هو قصد خارج عن اللسان، سابق لتعبير الذات المتكلمة ولاحق لتلقي الخطاب لدى الذات المتلقية[...]. من هذا المنظور، ينتهي بنا المقام إلى أن نرى في تسلسل الكلمات مؤشرات يغرفها المخاطب من[...] اللغة؛ يعرفها المخاطب، (لكنها) ليست بالنسبة للأول إلا معالم لفكره ومجرد مطية بالنسبة للثاني لبناء المعنى".²¹ لذلك، ومهما يكن من شأن تقطيع المنجز اللغوي إلى وحدات، فلا يجب أن يعني ذلك استقلال أجزائه بعضها عن بعض، لأنه (أي المنجز اللغوي) وحدة دلالية كبرى تنشأ ضمن سياق تواصلي معين وتتخذ شكلا بنيويا وفقا لمواضعات سوسيونصية وثقافية خاصة، مثلما أشرنا سالفًا.

إن الوحدة الترجمية - في هذا الطرح - ليست إلا عنصرا مكونا من عملية كبرى لترجمة النص، تتمثل في فعل تأويلي لبنية ذات سياق، يهدف إلى إعادة صياغتها في لغة أخرى، بغرض تشكيل نص مكافئ وذو مقروئية مستقلة. من ثمة فإن الوحدة الترجمية، على حد تعريف ميشال بلار، "تتجسد على المستوى المادي الملحوظ في شكل خطاطة تكافؤ بين بنية ابتدائية تسمى القاعدة وبنية مستهدفة تسمى الوصول، مع كون هذين العنصرين غير قابلين للاستيعاب دونما سياق، كما يمكن لكليهما معاً أن يشكلا تمثيلا دلاليا في الدرجة الصفر".²²

من هذا المنطلق، يتخذ مفهوم النص مقعدا محورياً من العملية الترجمية، بوصفه وحدة غير قابلة للتجزئة Unité irréductible من حيث وظيفته التواصلية، وهو لا يقبل التحليل اللساني إلا من حيث اعتباره وعاء الحدث التواصلي، غير أن هذا التحليل أضحي يُلبسه بمفهوم الخطاب بوصفه "ملفوظا أكبر من الجملة، مؤلفا من حيث تركيبه من سلسلة جمالية، أي أنه ذو بعد دينامي، بخلاف الملفوظ أحادي الجملة".²³

لقد شكل هذا الالتباس بين النص والخطاب مفرقا انتشرت من منطلقه مختلف النماذج النظرية على اختلاف مشاربها، لتعريف الترجمة وتعريف موضوعها؛ فمنها ما كان يسقط المفاهيم اللسانية إسقاطا تأثيلياً، يلحق الترجمة بالفضاء العام لنظرية اللغة، ومنها ما يحاول التأسيس لحقل معرفي مستقل بمفاهيمه، مع محاولة الخروج من مأزِم البنية إلى فُسح الوظيفة والسياق.

وبعد أن انفتق رتق البنية والوظيفة، لم يعد ثمة مجال للجدال في هوية النص وفي أنه ينبثق عن خطاب وجنس معينين، مهما كان الحامل اللساني منطوقا أم مكتوبا، ومهما كان طوله من حيث التسلسل الجملي؛ وأننا نترجم الجنس الخطابي بقدر ما نترجم النمط النصي وبنيته، حتى وإن كانت قضية الأجناس الخطابية

(والأدبية) عموماً تثير نوعاً من الخلاف والاختلاف من ثقافة إلى أخرى.²⁴ بيد أنه اختلاف بشيء مما يسميه أنطوان برمان "تجربة الأجنبي"²⁵؛ فاستقلال الأجناس الخطابية بوصفها بنات الممارسة المجتمعية وبوصفها لصيقة ووثيقة الصلة بالمجتمع الذي نشأت فيه،²⁶ قد يرفع الإشكالات البلاغية المتعلقة بالبنية التركيبية، ليتجاوز الوحدة الترجمية، التي كانت تضاهي الوحدة المعجمية، إلى وحدة كبرى تُبنى على مستوى النص والخطاب وجنسه، دون الإصرار على تقليد البنية ومضاهاتها في الترجمة، فاللغات المنتمية إلى عائلات لغوية مختلفة لا تهندس الفكرة وفق ترتيب الموضوع والمحمول نفسه.²⁷

4. النص وحدةً ترجميةً:

إن لكل لغة نصّيتها الخاصة بها وأدوات اتساقها التي تحيك بها النص، تبعاً لمنطق من الحجاج تنفرد به، دون أن تكون تلك النصية والحجاج اعتباطاً أو "تتبعاً عشوائياً لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلامية"، إنما هي عبارة عن "منتج مترابط، متسق ومنسجم"²⁸ نصطاح عليه بالجنس الخطابي، فنحن "...نصب كلامنا في قوالب الجنس، وما إن نسمع كلام الآخر حتى نتحسس من أول كلمات ينبس بها جنس خطابه ونخمن حجمه وبنيته ونتنبأ بنهايته؛ وبتعبير آخر، نحن نستشعر من البداية الكل الخطابي (...) ولو لم تكن الأجناس الخطابية موجودة أو لم نكن نتحكم بها أو كنا نضطر إلى ابتداعها مع كل إجراء كلامي وإلى بناء كل ملافيظنا، لكان التخاطب أمراً مستحيلًا"²⁹

لكن يبدو أن مفهوم الجنس أو حتى مفهوم الخطاب أوسع وأكثر زبئية من أن يسمح ببناء مقارنة علمية عملية للترجمة، ذلك أن الوظيفة السوسيو-نصية أوثق صلة بالبناء النصي وبنوع تسلسله الجملي، من صلتها بالجنس الخطابي بوصفه فلكاً تناصياً أو فئة تعبيرية كبرى؛ والقرينة أننا لا نعبر مثلاً عن صداقة ناشئة بعقد تجاري، ولا عن صفقة تجارية برسالة غرامية! لكننا نقفز في الترجمة داخل التناسل لنعيد بناء الانسجام، ولعل هذا ما دفع بكارل جيمس Carl James إلى اعتبار الترجمة نفسها جنساً قائماً بذاته.³⁰

نستقرى من ذلك كله أن المستوى الوظيفي هو مستوى نصي بامتياز، وفيه تتحدد المعالم التواصلية التي تسوّغ الخيارات الترجمية في اللغة الهدف؛ لأن التواصل لا يتم على مستوى اللسان ولا على مستوى الوحدات اللسانية، وإنما على مستوى وحدات وظيفية نسميها من حيث اكتمال البنية: نصاً، ومن حيث وقوعها في السياق المقامي نسميها: خطاباً. هذا هو الاستقراء عينه الذي أسس لمقولة التكافؤ ما فوق الجملة أو ما فوق الوحدات الصغرى، وهو الاستقراء الذي تجاوز ألفي عام من الجدل حول تصنيف الترجمات بين حرة وحرفية، إلى تصنيفات نسقية وظيفية، لعل أهم أعلامها وروادها: رومان جاكسون؛ ويوجين نيدا؛ وبير نيومارك؛ وفيرنر كولر، ومن المتأخرين باسنت؛ ومنى بكر؛ وتشيسترمان.³¹

خلاصة:

إن المقولة الجوهرية والمحورية التي كانت ولا تزال تدور حولها مختلف النماذج الترجمية منذ نهاية الخمسينيات، بصرف النظر عن النزعات التأصيلية والاستشراعية (Sourciers/ Cablistes)،³² هي مقولة "النص" بوصفه وحدةً ترجميةً،³³ تكتمل فيها كافة عناصر الحدث التواصلية. وأما ما يقع في النص من أجزاء ومقاطع، فهو استراتيجية نصية أنجبتها ترابنية الأفكار على مستوى "خطية معينة من زمن النص" على حد تعبير إنكفست.³⁴

وعلى الرغم من أن جذور المقاربة التداولية وإرهاصاتها الأولى تضرب بجذورها إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن اكتمال عودها وتمازجها قد اقتربنا بزوغ قطب المقاربة الوظيفية والتواصلية بألمانيا من حَرَمَي سربروكن (Saarbrücken School) وليزيغ (Leipzig School)، ليشع على جميع البلاد الجرمانية، بل إن عددا من الأسماء التي نبغت في هذه المقاربة قد بلغت مصاف العالمية.³⁵ والجدير بالذكر هنا، هو أن المطية الأولى نحو بناء المقاربة قد تمثلت في مقولة "النص" بمحدداتها ومعاييرها سالفة الذكر، فشككت بذلك صنافة النصوص (La typologie textuelle) عصب الحياة لهذه المقاربة وقالباً لسبك شبكة المفاهيم وحبكها، وقد يكفي لإدراك ذلك الاطلاع على أهم العنوانات المنشورة لأهم الأسماء المؤسسة لهذه المقاربة. وهي أسماء طبعت المقاربات التواصلية/ الوظيفية بصيغة الجمع (Communicative/ Functional Approaches)، لأن المشارب النظرية التي تستمد منها أدواتها الإجرائية متعددة بتعدد النظريات الوظيفية في اللغة، من نظرية وظائف اللغة عند كارل بوهلر BÜHLER إلى "سياق المقام" عند فيرث J. FIRTH إلى "حركية اللغة" عند جاكبسون، إلى مفهوم تحليل الخطاب عند لابوف LABOV الذي يحرص على تحليل اللغة في الاستعمال، أي في سياقها الاجتماعي، ثم إلى هاليداي HALLIDAY في تصوره للبعدين اللساني وغير اللساني.³⁶

ولم تفلح تلك النماذج النظرية في التخلص من جاذبية الحامل اللساني إلا لما قرنت شرعية المعنى بالسياق وبالمقام، وهو ما نعهده نحن تحولاً من تفسير الحدث الترجمي إلى تحليل الفعل الترجمي، وقد يكون - برأينا - نموذج حاتم وميسون أكمل تلك النماذج منهجياً، حينما اعتبر أن الترجمة هي "فعل تواصلية يؤطره فعل تواصلية سابق"،³⁷ وللسياق فيه بالغ الأثر في استراتيجية المترجم. والحديث عن الاستراتيجية هو حديث مضمّن عن القصدية، التي تتمثل هنا في تحقيق الفعل التواصلية وفق عناصره التداولية المستهدفة.

هوامش البحث:

¹ - نحن نلمح هنا بطبيعة الحال إلى مفاهيم رومان جاكبسون عن أنواع الترجمة: داخل اللغة intra-lingual؛ وبين اللغات interlingual؛ وبين النظم السيميائية Intersémiotique. فهي وإن كانت قد جددت المناظير ضمن الدراسات الترجمية، إلا

أن كثيرا ممن تبناها لم يخرجوا عن التصور البنوي للغة، فبسطوا، أو بالأحرى ابتدلوا العملية الترجمة في مجرد إبدال واستبدال بين نظم العلامات. (راجع:

JAKOBSON Roman, Aspects linguistiques de la traduction, in Essais de linguistique générale, trad. Nicolas RUWET, Paris Ed. Minuit, 1963

² - Cf. OUSTINOFF Michaël, LA TRADUCTION, Paris, PUF, « Que sais-je ? » n° 3 688, 2003, pp. 09-14

³ - Cf. JC. Wells, Esperanto, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, <http://www.sciencedirect.com>. p. 2988 (pdf téléchargé le 30/10/2010)

4 - NIDA, E. A., Toward a science of translation, E. J. Brill, Leiden, 1964

5 - Cf. OUSTINOFF, Michaël. Op. Cit. pp.09-13

6- ينظر: غنتسلر إدوين، في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة- تر. عبد العزيز مصلوح، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1-2007، ص 158

7 - NIDA E., Language structure and Translation, Stanford University Press, p. 44

8- ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق، ص ص 165-166-167

⁹ - HUMBOLDT W. Von (2000), Sur le caractère national des langues et autres écrits sur le langage, Paris, Point, p.131

¹⁰ - RICOEUR, Paul, Du texte à l'action : Essais d'herméneutique II, Ed. Seuil, Paris, 1998, PP.160 - 175

¹¹ - Cf. PAGEAU, D. H., La littérature générale et comparée; Ed. Armand Colin, Paris, 1994, P.41

¹² - HATIM Basil and MASON Ian, The translator as communicator, ROUTLEDGE- London, 1997, p.1

¹³ - HELLAL, Y. La théorie de la traduction : Approche thématique et pluridisciplinaire, O.P.U, Alger, P. 117

¹⁴ - Ibid. pp. 117, 118 & 119.

15 - STEINER, G. (1978), Après Babel : Op. Cit. Ibid., P55

¹⁶ - Cf. SEQUEIROS, X. Rosales, Translation: Pragmatics; In: Encyclopedia of Language and Linguistics,

¹⁷ - Cf. - STEINER, G. Op. Cit. Ibid. pp. 55 et 54

¹⁸ - يوجين أ. نيدا، دور السياق في الترجمة، تر. معي الدين حميدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 08

¹⁹ - Cf. HATIM Basil and MASON Ian, The translator as communicator, ROUTLEDGE- London, 1997, PP 10 and 20

²⁰ - Cf. OUSTINOFF Michaël, Op. Cit., Ibid., P.22

* - يعزى الفضل في ذلك إلى أعمال كل من فيناي وداربنييه: (1958) Stylistique comparée du français et de l'anglais : ورومان جاكوبسون: (1959) On translation

21- SELESKOVITCH, D., in : SELESKOVITCH, D., LEDERER, M., Interpréter pour traduire, Collection TRADUCTOLOGIE, Paris, Didier Erudition, 2001(4^e éd.), P.24

²² - Ballard, M., Versus : la version réfléchie. Repérages et paramètres, Gap, Ophrys, 2003 p. 76

²³ - DURIEUX, Christine, TEXTE, CONTEXTE, HYPERTEXTE ; in : Cahier du CIEL, 1994-1995, p. 216

²⁴ - لعل خير مثال على انتقال الأجناس الخطابية أو تبدلها من ثقافة إلى أخرى (بسبب الترجمة أو بفضلها على حد سواء)،

هو الآداب الإفريقية، ذات التقاليد الشفوية التي تختلف كل الاختلاف عن الآداب المكتوبة؛ والتي كانت تستنسخ في البداية بالحرف العربي، ثم طفقت الترجمات تنقلها إلى اللغات الاستعمارية بداية من الحملات الأولى على إفريقيا. ولقد خلقت هذه

الهجرة جدلا نظريا حول هوية تلك الأجناس ولم يحصل كثير من الاتفاق حول تنميطها أو تجنيسها أو تحديد الحدود الفاصلة بينها وبين أجناس أخرى (مثل: الرواية والحكاية والقصة والخرافة والأسطورة.. وغيرها) ينظر في هذا الشأن:

J. DELISLE –J. WOODSWORTH et al. Les traducteurs dans l'histoire, P.U d'Ottawa (Ed. UNESCO) 1995, p100

²⁵ - Antoine BERMAN, L'Epreuve de l'étranger. Culture et traduction dans l'Allemagne romantique, Paris Gallimard 1984, p16.

²⁶ - M. BAKHTINE, Esthétique de la création verbale, Gallimard, 1984, p285

²⁷ - Cf. MONA Baker, In other word : A course book on translation, Routledge, London, 2006, 14th ed., p119

²⁸ - J.M. ADAM, Eléments de linguistique textuelle, Théorie et pratique de l'analyse textuelle, éd. Mardaga, Liège, 1990, P28

²⁹ - M. BAKHTINE, Op.Cit., Idem.

³⁰ - Carl James (1989), in : B. Hatim and J. Munday, Translation: An Advanced Resource Book, Taylor & Francis e-Library, 2004, pp 192-94

³¹ - ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق.

³² - Cf. OSEKI-DEPRÉ, Inès, Théories et pratiques de la traduction littéraire, Paris, Armand Collins, 1999

³³ - HELLAL, Y. La théorie de la traduction, Op. Cit. pp.131-32

³⁴ - ENKVIST N.E. Contrastive Text linguistics and Translation, in : L. Grahs, G. Korlen and B. Malmberg (eds.) Theory and practice of translation, Bern: Peter Lang. p. 172

³⁵ - ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق، ص ص 181-182

³⁶ - Cf. EMERY Peter, G., Text classification and text analysis in advanced translation teaching, in: Meta, V36, N°4, December 1991 (www.erudit.org/revue/meta/1991/v36/n4/002707.html).

³⁷ - HATIM and MASON., Op. Cit. Ibid. p2